

تدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر تحت تأثير القوانين المشرعة للاستثمار وأداء الاقتصاد في الجزائر
Foreign direct investment flows under the influence of legislated laws and the performance of the
Algerian economy

د. بولويز عبد الوافي

د. قط سليم

أستاذ محاضر ب جامعة عباس لغرور - خنشلة-

أستاذ محاضر أ جامعة عباس لغرور - خنشلة-

abdelwafi1@yahoo.com

porf09salim@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/04/22

تاريخ المراجعة: 2018/03/31

تاريخ الإيداع: 2017/11/20

ملخص:

إن سعي الدول النامية للحاق بركب التقدم وامتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتخلص من مظاهر الفقر والحصول على مكانة دولية مؤثرة في الأوضاع العالمية، كلها أسباب وراء تنافس الدول النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار مصدر لرؤوس الأموال الكبيرة، وعاملا لنقل التكنولوجيا وحلقة في عملية التنمية الاقتصادية، كل هذه الأسباب والعوامل أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر الأولوية في إعتباره مصادر تمويلًا في الدول النامية، كم أن قرار الإستثمار الاجنبي المباشر يعتمد على مجموعة من المتغيرات أو المؤشرات على الدول النامية العمل لتوفير هذه المتغيرات بشكل جيد، ومنها مؤشرات أداء الإقتصاد الكلي.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الإقتصاد الكلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المحيط الإستثماري، أداء الإقتصاد الكلي

Summary :

The quest for developing countries to catch up with the progress and own economic empowerment, and get rid of the manifestations of poverty and access to international stature influential in global conditions, are all reasons behind the competing developing countries to attract foreign direct investment as a source of significant capital, and a factor for technology transfer and ring in the process of economic development, all these causes and factors given for FDI initial Considering sources funding in developing countries, and the decision of FDI depends on a set of variables or indicators for developing countries working to provide these variables well, including indicators macroeconomic performance.

Mots clés : Macroeconomics Index - FDE - the investment environment - performance of the macroeconomics

المقدمة

إن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو تدفقها للدول النامية يعتمد على كثير من العوامل والمميزات لتحفيز المستثمر الأجنبي ، أو ما يمكن أن نسميه عوامل الجذب التي تتمثل ، في حجم السوق ومدى توفر حماية قانونية وسهولة ووضوح التشريعات ودرجة المخاطر السياسية بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة المضيفة منها درجة تضخم ، البطالة ، سعر الصرف ، والناتج الإجمالي المحلي ، وهذه بعض أهم العوامل التي تتم دراستها ومراعاتها من طرف الدولة المانحة للاستثمارات من أجل قرار الاستثمار من عدمه ، لذلك كان لهذه المؤشرات خاصة دورا وأثرا مهما في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها الدليل الكلي على حالة الاقتصاد في الدولة المضيفة .

انطلاقا مما سبق فإن الإشكالية التي سوف تتم معالجتها في هذه الورقة البحثية تتمثل في :

➤ ما هو أثر تغير المؤشرات الاقتصادية الكلية و المنظومة التشريعية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

وهذا التساؤل الرئيسي يقودنا إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ما هي مخاطر التغير في القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي على استقطاب الاستثمار الأجنبي للجزائر .

فرضيات البحث : سيعتمد هذا البحث على عدة فرضيات هي:

- 1- المؤشرات الاقتصادية الكلية هي من التغيرات التي يدرسها المستثمر الأجنبي لاتخاذ القرار .
- 2- يؤثر التغير في القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي على استقطاب الاستثمار الأجنبي للجزائر .

أهمية الموضوع ودوافع اختياره : تكمن أهمية الموضوع في :

- الأهمية التي تكسبها هذه المؤشرات في إظهار واقع الاقتصاد على المستوى الكلي واعتبارها المحرك الرئيسي لقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر .
- التغيرات في المحيط الاقتصادي العالمي التي أدت إلى حتمية اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل دول العالم على حد سواء .

هدف الدراسة : إننا نسعى من وراء هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية :

- التعرف أولا على المؤشرات الاقتصادية الكلية وما تعنيه وما تحويه هذه المؤشرات وما يمكن أن تعكسه عن الأوضاع الاقتصادية من خلال تحليل الأرقام والإحصائيات المتوفرة .
- الوقوف على أهم القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

خطة و هيكل البحث : تضمن بحثنا مقدمة وثلاثة مباحث حيث :

المبحث الأول : دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية وقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

المبحث الثاني : تم التعرض فيه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل معطياته في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية

1. التضخم و البطالة: إن مؤشر التضخم و البطالة فقد حمل الكثير بالنسبة للجزائر و للوقوف على ذلك سوف نعرض الإحصائيات التالية لكل من هذين المؤشرين .

الجدول رقم (01) تغيرات مؤشر التضخم و البطالة في الجزائر (1990-2015)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات البيانات
5.0	5.7	18.7	29.8	29.0	20.5	31.7	25.9	16.6	التضخم %
28.0	28.3	28.0	27.9	24.4	23.2	23.0	20.6	19.8	البطالة %
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات البيانات
3.68	2.5	1.6	3.6	2.6	1.4	4.2	0.3	2.6	التضخم %
11.8	12.3	15.30	17.7	23.7	25.7	27.3	29.8	29.0	البطالة %
/	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات البيانات
/	4.8	2.92	3.26	8.89	4.52	3.91	5.74	4.86	التضخم %
/	11.2	10.6	9.8	11.0	10.1	10.0	10.2	11.3	البطالة %

المصدر: السنوات 1990-2004 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الاقتصادي والاجتماعي

السياسة النقدية في الجزائر (1974-2004). ص 84.

السنوات 2004-2011 تقرير بنك الجزائر 2006-2011، ص 199.

ظهر معدل تضخم في 1990 بمعدل 16.6 % نتيجة ارتفاع أسعار الواردات مع تراجع إيرادات الدولة رغم معالجة الحكومة لهذا العجز في الميزانية باللجوء إلى إجراءات زيادة عرض النقود ، كما عرفت سنوات 1991 حتى 1993 معدلات متزايدة من التضخم أقصاها 31.70 % وأدناها 20.5 % .

أما سنة 1994 فقد عرفت معدل 29.0 % كنتيجة لبرنامج تحقيق الاستقرار لعام 1994 الذي تطلب إجراء تخفيضات فورية لسعر الصرف و استعادة قوة الوضع الخارجي على المدى المتوسط ، وكان لإتباع سياسة نقدية وسياسة الدخول المتشددة موقفا نقديا حازما سرعان ما احدث هبوط حاد في هذا المعدل و بنهاية عام 1996 كان معدل التضخم 18.70 % ثم وصل إلى 5.7 % في نهاية عام 1997 ، وكان هذا الأداء مدهش بوجه خاص لأنه حدث في خضم عمليات تحرير الأسعار حيث زادت الأسعار بأكثر من ضعفين خلال الفترة 1994-1996 م.⁽¹⁾

(1)- كريم النشاشي وآخرون ، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1998 ، ص 68.

أما سنوات 1998 حتى عام 2007 و 2011 سجلت أقل معدلات التضخم تراوحت بين 5 % عام 1998 كأقصى حد ومعدل 3 % عام 2000 م وكانت نسب السنوات الأخرى مختلفة ولم تتجاوز 4.2 % وهو ما كانت السياسة النقدية في الجزائر تهدف إليه أي التحكم في معدلات التضخم إلا أنه يلاحظ أن سنة 2009 عرفت معدلا مرتفعا 5.74 % نتيجة زيادة الأجور وارتفاع الكتلة الاجرية بفضل قرار السلطات بزيادة أجور الوظيف العمومي على مرحلتين خلال سنة 2005 وسنة (2008/2007) حتى 2010

أما بالنسبة للبطالة فقد عرفت الجزائر نسب عالية من البطالة تراوحت بين 20 % إلى حوالي 29 % خلال السنوات العشرة الأخيرة من الألفية الماضية ويمكن تقديم تفسيرات عديدة لارتفاع مستوى البطالة منها أولا كان معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج قطاع المحروقات منذ 1985- 1995 أقل بكثير من معدل الزيادة في القوة العاملة، كذلك أدت الاختلالات الرئيسية في نظام الأسعار والارتفاع المبالغ فيه في سعر الصرف حتى عام 1994 هذه المغالاة في سعر الصرف أدت إلى تعزيز الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية ، كذلك توجد اختلالات كامنة في بعض جوانب الهيكل التنظيمي لسوق العمل الجزائري مع وجود أنظمة عمل أدت إلى خفض العمالة في القطاع الرسمي مع زيادتها في القطاع غير الرسمي .

وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجور خلال الفترة 1989 – 1993 حوالي 17 % بالموازاة مع ذلك انخفضت إنتاجية العمال خلال نفس الفترة بحوالي 12 % ، اما الفترة 1994-1997 فقد انخفض الحد الأدنى الحقيقي للأجور⁽¹⁾ وانخفض بشكل حاد خلال هذه الفترة التي وافقت أعلى نسبة تضخم المقدرة بـ 28.3 % منذ اللاتوازن بين زيادة الأجور النقدية وانخفاض في الأجور الحقيقية وهو ما يسعى [الوهم النقدي] وكذلك انخفاض الإنتاجية للعمال كل ذلك أدى إلى زيادة معدلات البطالة .

أما الفترة 1999 حتى سنة 2006 و 2011 فإن البطالة كما هو ظاهر في الجدول السابق رقم (01) بدأت بالتراجع حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها عام 2006 بنسبة 12.3 % و 13.80 % عام 2007، وحوالي 10 % هذا التراجع في معدلات البطالة رغم تزايد الوافدين إلى سوق العمل والبالغ عددهم ما بين 250.000 إلى 300.000 طالب عمل سنويا⁽²⁾ يعود هذا الانخفاض في معدلات البطالة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000 – 2004) وبرنامج الدعم للفترة (2005-2009) هذان البرنامجان اللذان أعطيا أهمية كبيرة للقطاع الخاص .

II. الناتج الداخلي الخام PIB :

يعتبر مؤشر الناتج الداخلي الخام (PIB) أو الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي وأداء السياسة الاقتصادية الكلية لي دولة ما ، كما يظهره الجدول التالي

(1) - نفس المرجع، ص، 80

(2) - زرقين صورية ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1999-2006 ، جامعة محمد

خيضر بسكرة ، 2008/2007 ، ص 131،

جدول رقم (02) تطورات حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1990-2015 الوحدة مليار دينار

السنوات البيانات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ناتج الداخلي الخام	554.4	862.1	1047.7	1189.7	1487.4	2004.9	2570.0	2780.2	2830.5
السنوات البيانات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ناتج الداخلي الخام	3248.2	4098.8	4235.6	4541.9	5266.8	6127.5	7498.6	8391.0	9408.3
السنوات البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
ناتج الداخلي الخام	11042.8	10034.3	12049.5	14384.8	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9	

المصدر: - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسنوات (1990-1996) ص 83

- بنك الجزائر تقرير سنوي 2002-2006-2011 للسنوات (1997-2011) .

بالرجوع إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي انطلقا من سنة 1990 حتى 1996 أخذ قيما متزايدة بشكل طردي إذ قدرة قيمته سنة 1991 بحوالي 862.1 مليار دينار مقارنة بسنة 1990 التي كانت تقدر قيمته فيها بـ 554.4 مليار دينار أي بزيادة حوالي 308 مليار دينار وهذه الفترة هي فترة تحول الجزائر من اقتصاد مسير إداريا إلى اقتصاد السوق إذ تغير هيكل الاقتصاد ودخل القطاع الخاص في عدة نشاطات اقتصادية، كذلك الأمر بالنسبة لسنوات 1992-1993 إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة بحوالي 400 مليار دينار سنة 1992 و 600 مليار دينار سنة 1993 مقارنة بسنة 1990.

أما بالنسبة للسنوات 2003 حتى عام 2006 إلى غاية 2011 فكان قيمة PIB حوالي 5266.8 مليار دج و حوالي 8391.00 مليار دج عام 2006 و 9374.2 مليار دج عام 2007 ارتفاع مستمر في قيمة PIB بشكل منتظم و مستمر أي زيادة تقدر بحوالي 1000 مليار دج سنويا وذلك يرجع بشكل أساسي إلى زيادة أسعار البترول نظرا لأن قطاع المحروقات كانت له حصة الأسد في قيمة PIB و بالإضافة إلى تطور مساهمة قطاعات أخرى كالزراعة التي تتطور سنويا بحوالي 100 مليار دج أما 2011 كانت قيمة (PIB) 14384.8 مليار دينار.

III. مؤشر سعر الصرف

فيما يخص مؤشر سعر الصرف فقد عرفت الجزائر تحولات كبيرة في قيمة الدينار وكذلك تحولات بالنسبة لنظام تحديد سعر صرف الدينار مقابل عملات أجنبية إذ يلاحظ أنه ابتداء من جانفي 1974م كان صرف الدينار الجزائري مربوط بجملة من العملات يتم تعديلها من حين لآخر، وقد منح الدولار الأمريكي وزن كبير نسبيا في هذه السلة في ضوء أهميته في جملة صادرات النفط و مدفوعات خدمة الدين و أدت الزيادة الكبيرة في قيمة الدولار

الأمريكي خلال النصف الأول من الثمانيات إلى ارتفاع كبير (حوالي 50 %) مقابل في القيمة الحقيقية للدينار مما اضرب بالقدرة التنافسية للصادرات غير النفطية وشجع الواردات.

منذ عام 1991 تولى مجلس النقد و القرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي و خلال الفترة 1989-1991 سمح للدينار الجزائري بالانخفاض لمواجهة الخسائر في معادلات التبادل التجاري، وكجزء من محاولة لتعديل الأسعار النسبية المحلية وزيادة الانفتاح و خفض الدينار الجزائري بأكثر من 100 % كما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم (03) تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2015

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
البيانات									
سعر الصرف (DA/\$US)	8.96	19.00	21.82	23.36	35.09	47.68	54.77	57.73	58.74
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البيانات									
سعر الصرف (DA/\$US)	66.64	75.29	77.30	79.69	77.39	72.30	73.36	72.64	68.46
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
البيانات									
سعر الصرف (DA/\$US)	60.63	72.32	74.39	72.24	77.6	79.4	80.6	100.5	

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق ص.81

: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011 ص-ص. 170.171

عرف سعر الصرف انخفاضا بنسبة (100 %) سنة 1991 جعل سعر الصرف يقدر بـ 19 دينار جزائري مقابل 1 دولار أمريكي بعدما كان 8.96 دينار لكل 1 دولار أمريكي في سنة 1990 ، خلال الفترة 1991 – 1994 وصل معدل الانخفاض الاسمي لقيمة الدينار في المتوسط 4 % سنويا مما جعل قيمة الدينار الجزائري حوالي 24 دينار لكل دولار أمريكي في السوق الرسمية .

وما يلاحظ أن الأهداف الفورية لبرنامج التصحيح في عام 1994 م انحصرت في تصحيح القيمة المبالغ فيها للدينار الجزائري ، فيما يسمح بتحديد قيمته حسب قوى السوق و جعل النظام سعر الصرف أكثر شفافية وهكذا حدث خفض كبير للدينار الجزائري بحوالي 50 % على خطوتين في مارس – أبريل 1994 ليصبح الدينار الجزائري مقابل الدولار يساوي حوالي 36 DA / 1 (US) \$ و مرة أخرى في نهاية سبتمبر 1995 م 47 دينار مقابل 1 دولار أمريكي، و

انخفض سعر السوق الموازية ليصل إلى حوالي ضعفي السعر الرسمي خلال تلك الفترة، بعد تخفيض قيمة الدينار الجزائري عام 1994 م، أتبع سياسة لإدارة سعر الصرف و جرى التخفيض الاسمي حتى منتصف 1996 ومنذ ذلك الوقت أدت أدوات السياسات النقدية المتشددة وتقوية المركز التجاري إلى تعزيز استقرار سعر الصرف منذ سنة 1996- 1998 في حدود 50 دينار لكل دولار حيث واصلت السلطات الجزائرية بالسماح لقوى السوق بتحديد سعر الصرف مع مراعاة تنقلها لتجنب أي رفع للقيمة الحقيقية على نحو مستمر، وللإشارة ابتداء من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرثيا من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر فقد كان يتم بتحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناء على عروض مقدمة من البنوك التجارية في بداية كل جلسة وأيضا في ضوء توفر العملة الأجنبية ومن الخطوات الأساسية التي اتخذت في 1996 إنشاء سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك أما الفترة من 1999 – 2006 و 2011 تواصل تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وسجل أدنى قيمة مقابل الدولار بحوالي 79.69 دينار جزائري مقابل واحد دولار أمريكي سنة 2002 وأعلى قيمة سجلها الدينار مقابل الدولار سنة 2004 كانت بقيمة 72.30 دينار مقابل دولار أمريكي، والملاحظ أن هذه الفترة شهدت دخول عملة جديدة في المعاملات الدولية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تنافس الدولار الأمريكي وأدى الوضع الاقتصادي للفترة الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى تراجع قيمة الدولار مقابل عملات دولية أخرى وخاصة أزمة الرهن العقاري، وتندرج سياسة تسيير سعر الصرف من طرف بنك الجزائر في إطار سياسة التعويم الموجه لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية وهي عملات أهم الشركاء التجاريين للجزائر، كما عرف سعر الصرف تذبذبا خلال 2008-2011 فرتفع إلى 74.39 و إنخفض إلى 60.63 عام 2008⁽¹⁾

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتشريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا يمكن الحديث عن إمكانية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل غياب مؤشرات واقعية تقيس مستوى التشريع الذي وصل إليه البلد، وما مدى توافر جملة من الإجراءات المنافسة لتشجيعات قدمتها بلدان إقليمية على الأقل مثل الإعفاءات الجمركية، حرية الاستثمار، حرية تحويل الأرباح، سهولة الحصول على العقار الصناعي أو التجاري.

ككل الدول حديثة الاستقلال تبنت الجزائر مباشرة بعد استرجاعها لسيادتها الوطنية قانونا يتعلق بالاستثمارات كما أن هذه الأخيرة عرفت تطورا في الجزائر خلال عدة مراحل حيث دأبت الجزائر على معالجة وتكيف قوانين الاستثمار على عدة مراحل ومستويات مراعاة لخصائص والتغيرات الحاصلة في كل مرحلة، لذلك يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاثة تطورات في سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار

(1) - التقرير السنوي، بنك الجزائر، 2006، ص، 76

أ: المرحلة الأولى

اشتملت على حوالي عشرين سنة أي منذ الاستقلال حتى مطلع التسعينات وعرفت قوانين مختلفة تنظم وتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر مع ملاحظة أن هذه الفترة كان يسودها النظام الاشتراكي أي الاقتصاد الموجه والدور الكبير والأول للقطاع العام في النشاط الاقتصادي ، أول هذه القوانين في هذه الخطوة كان: ⁽¹⁾
* قانون رقم 277/63 : الصادر بتاريخ 27 جويلية 1963 (كان يهدف إلى عدم مغادرة المستثمر الأجنبي الوطن آنذاك والمشاركة في بناء اقتصاده وهذا ما تؤكدته المادة 23 منه ⁽²⁾ ، إلا أنه لم يترجم على أرض الواقع ، بسبب المحيط السياسي الذي تبني نظام اشتراكي يستند على القطاع العام، بالإضافة إلى ما ميزت تلك الفترة من ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الهياكل القاعدية.

كما يمكن ملاحظة أن هذا القانون قدم عدة ضمانات عامة وخاصة للمستثمرين.
✓ الضمانات العامة وهي : ⁽³⁾

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية.
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.
- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية .
- ضمان ضد نزع الملكية ، وإذا تم ذلك يكون بالتعويض العادل .

✓ الضمانات الخاصة :

- تكون هذه المؤسسات في وضعية تعاقدية .
- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة .
- تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بالقروض للتجهيز المتوسطة وطويلة الأجل .
- تخفيض جزئي أو كلي للضريبة على المواد الأولية المستوردة .

* قانون الاستثمار لسنة 1966

هذا القانون رقم 284/66 المؤرخ في 15/06/1966 تبنت الجزائر موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي ، حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العام ⁽⁴⁾ لم يطبق هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية بل طبق على الاستثمارات الخاصة الجزائرية فقط ولم يجلب هذا القانون المستثمرين الأجانب وذلك لسببين هما :

◆ نص هذا القانون على إمكانية التأمين مع تقديم تعويض يساوي القيمة الصافية للأموال المحولة للدولة.

(1)- عبد الرحمان تومي ، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 8، دار الخلدونية ، جويلية 2006 ، ص 108.

(2) - زرقين صورية، مرجع سابق ، ص 107.

(3) - يحيوي سمير ، العولة واثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، (2005/2004) ، ص 147.

(4) - منصوري زين ، مجلة اقتطاعات شمال - إفريقيا ، العدد الثاني ، ماي 2005 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص 129.

♦ الفصل في النزعات فيه (القانون) كان يخضع للمحاكم الجزائرية و القانون الجزائري.

* قانون الاستثمار لسنة 1982 :

شهدت الجزائر منعرجا جديدا مع بداية الثمانينات تمثل في وضع إستراتيجية تموينية تركز على لا مركزية تسيير الاقتصاد الوطني ، و اشتراك القطاع الخاص حسب ما ينص عليه القانون رقم 13/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 و الذي كان من جملة ما يهدف إليه :⁽¹⁾

✓ الرفع من طاقة الإنتاج الوطني و إنشاء مناصب شغل جديدة وزيادة الدخل الوطني و ذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة.

✓ العمل على التكامل بين القطاع العام و الخاص و إفساح المجال أمام القطاع الخاص .

و يعتبر هذا القانون المتعلق بإنشاء و تأسيس الشركات المختلطة التي حددت نسبة المشاركة الأجنبية فيها بـ 49 % كحد أقصى . ومهمتها ضمان نقل التكنولوجيا و تكوين المستخدمين في حين أن التسويق تضمنه الجزائر إضافة إلى إجبارية التقاضي أمام المحاكم الجزائرية في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة.⁽²⁾ ، هذا هو قانون توجيه الاستثمار الأجنبي.

* قانون الاستثمار لسنة 1986 م :

في هذه الفترة واجه الاقتصاد الوطني أزمة حادة ، و هي انهيار أسعار البترول و انخفاض قيمة الدولار ، و بالتالي تدهورت إيرادات الصادرات النفطية ، كذلك تفاقم الديون الخارجية و ارتفاع نسبة التضخم في ظل هذه الأوضاع الصعبة ، قامت الدولة بتعديلات على قانون 13-82 و إصداره في شكل قانون جديد هو 13-86 المعدل و المتمم للقانون 13-82 الذي أدخل تغييرات في ميكانيزم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خصوصا على مستوى قطاع المحروقات ، حيث أرسى قواعد التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها ، و كذلك حقوق المؤسسات التي تمارس هذا النشاط ، إلى جانب هذا منح القانون عدة تسهيلات و امتيازات و تحفيزات ضريبية مع ما يتمتع به المستثمر الأجنبي من :

- المشاركة في هياكل التسيير .
- رفع أو خفض رأسمال الشركة المختلطة .
- تحويل أرباح المنتج .
- ضمان لتعويض في حالات التأمين أو نزع الملكية .
- التحويل الجزئي الأجور العمال الأجانب .⁽³⁾

(1) - عبد الرحمان تومي ، مرجع سابق ، ص 109 .

(2) - حدانة أسماء ، سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية وأثرها على الاقتصاد الوطني ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2005-2006 ، ص ، 98 .

(3) - عبد الرحمان تومي ، مرجع سابق ، ص 110 .

* قانون الاستثمار لسنة 1988: في هذه السنة تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية ، خلفا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي ، في هذه السنة أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين المتعلقة بتنظيم الاستثمار:

- إزالة القيود المتعلقة بمبلغ الاستثمار الذي جاء به قانون 82-13.
- إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد المؤسسات فيه غير خاضعة لوصاية الوزارة (بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية وتسييرها من طرف صناديق المساهمة).
- صناديق المساهمة التي تتولى تسيير الأسهم التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل الرأسمال التأسيسي للمشروع.
- كان تأسيس الشركات مختلطة اقتصاد يخضع لاتفاق يبرم بين الوزارة الوصية والشركة الأجنبية ، أصبح الاتفاق يبرم بين الشركة الأجنبية وبين صناديق المساهمة وبين الشركة الاقتصادية العمومية والشركة الأجنبية، أي هناك إلغاء ضمني لبعض أحكام القانونين 82-13 و 86-13 في هذا المجال ، مع الملاحظ أن مجمل هذه القوانين في هذه الخطوة لم تحقق الهدف المنتظر منها لعدة أسباب .

II: المرحلة الثانية (1990-1999)

جاء مطلع التسعينات وهو يحمل معه التوجه نحو صيغة جديدة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب يغلب عليه التوجه نحو الانفتاح على اقتصاد السوق بسبب الضغوط الاجتماعية والوضع السياسي والحاجة الماسة لمصادر تمويل خارجية في تلك الفترة ، ومنه حملت هذه الخطوة من التشريع وسن القوانين تنظم وتوجه وتسهل تواجد المستثمر الأجنبي بالبلاد ، ومن هذه القوانين نجد مايلي:

أولا : قانون النقد و القرض (10/90) الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990م

شهد برنامج الإصلاحات الذي اتبعته الجزائر في بداية التسعينيات عدة مبادرات إصلاحية جزئية، لذلك فقد أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر المكانة المرموقة ، انعكست في القانون 90-10 ، حدد هذا القانون وبوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وجسد بذلك ولأول مرة شعار⁽¹⁾ " الباب المفتوح " حيث تميزت طبيعة هذه العلاقة بخاصيتين.

1- في المجال المالي :

الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري ، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للراعي الجزائريين أو الشركات الجزائرية .

2- في مجال الاستثمار

(1)- المرجع السابق ، ص- ص 112-113.

يرخص للمقيمين و غير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية ، وهذا ما تؤكد عليه المواد من 181 إلى 188 من القانون ، كما يمكن لرأس المال الأجنبي طبقا لأحكامه أن يستثمر في النشاطات غير المخصصة للدولة بصراحة ، بمعنى النشاطات الغير محتكرة من قبل الدولة .

كما نص هذا القانون على أن الرأسمال الأجنبي يمكن أن يأخذ شكلين ، إما مباشرة أو مختلطة وهذا من خلال التخلي عن شروط الشراكة بنصيب معين . كما يتضمن إلى جانب هذا تحويل الفوائد والأرباح وإعادة تحويل رؤوس الأموال ، كما أنها تتمتع بالضمانات الملحوظة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر مع عدة بلدان ، وهذا ما تؤكد عليه المادة 184 من قانون النقد والقرض 90-10.

كما يضمن هذا القانون للاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي :

- يؤكد القانون على قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي قد تحدث بين الجزائر والطرف الأجنبي.
- يتخلي نهائيا عن التفريق بين المقيمين و غير المقيمين وبذلك أقر مبدأ المساواة بينهما في الحقوق والواجبات
- كما يقوم بنك الجزائر بالحرص و السهر على تطبيق القوانين التنظيمية، و يضمن حقوق المستثمرين الأجانب المتعلقة بالتأميم ونزع الملكية.
- كما أن بنك الجزائر هو المسؤول عن إصدار الترخيص للمستثمر الأجنبي المتعلقة بالمجال المالي والاقتصادي.

ثانيا : قانون الاستثمار لسنة 1993

إن أواخر سنة 1993 م ، كانت من أصعب المراحل الزمنية التي مرت بالجزائر ، إنها مرحلة متقدمة جدا من عمق الأزمة الجزائرية المتعددة الأبعاد حتى سعى آنذاك برنامج حكومة تلك المرحلة ببرنامج " اقتصاد حرب " حيث المواجهة الشرسة مع المنظمات الدولية في الخارج من جراء المديونية ، بسبب عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الدولية واستفحال البطالة وتدني القدرة الشرائية للمواطن وتدهور الخدمات الاجتماعية .

في خضم هذه الأوضاع جاء هذا المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات.

لقد ألقى هذا المرسوم التشريعي صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له ، وذلك ما نصت عليه المادة 49 و التي كانت كما يلي : " عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات تلغي جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي "

جاء هذا المرسوم التشريعي ليضمن ما يلي :⁽¹⁾

- إلغاء القيود التي ميزت قوانين 1982 ، 1986 فيما يتعلق بالشركات المختلطة

(1)- المرجع السابق ، ص 114.

- استبعاد كل المعوقات التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو مبنية على أساس الشراكة (المادة 49 منه).
 - حدد المرسوم الشروط الكفيلة بالاستثمار في الجزائر ، والواجب على المستثمرين مراعاتها ، حيث يتم التصريح لدى وكالة دعم وترقية الاستثمار (APSI) التي أسست يوم 1993/10/27 بواسطة مرسوم تنفيذي والمسؤولة على الترويج والتعريف بالمناخ الاستثماري في البلاد وإعداد ملفات خاصة بغرض الاستثمار وعرضها على المستثمرين ، المطالبين بإيداع الملفات لديها والحصول على الموافقة المتعلقة بطلب منح الامتيازات خلال 60 يوما (المادة 04) ، كما تضمن تسهيل الإجراءات وتسليم الوثائق المطلوبة فهي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر.⁽¹⁾
 - ومن الحوافز المقدمة في هذا المرسوم التشريعي ما يلي :⁽²⁾
 - الإعفاء لمدة ثلاثة سنوات من ضريبة نقل الملكية بالنسبة للمشتريات العقارية اللازمة للاستثمار.
 - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الموظفة مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو من السوق المحلية .
 - الإعفاء لمدة 2 إلى 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والرسم المهني وذلك ابتداء من دخول المشروع مرحلة النشاط.
 - الإعفاء من ضريبة الأرباح وضريبة النشاط المهني في حالة تصدير منتج المشروع ولتشجيع المستثمرين قامت الحكومة بحماية و ضمان الاستثمار وذلك بانضمام الجزائر إلى المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المتعلقة بضمان الاستثمار وحمايته منها :
 - اتفاقية المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي .
 - اتفاقية المركز الدولي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المضيفة .
 - اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات .
 - حماية الملكية الصناعية والفكرية .
 - الانضمام إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .
- III: المرحلة الثالثة (ابتداء من سنة 2000)

كما يمكن أن تسعى بقانون الاستثمار الجديد وهي المرحلة التي شهدت نوعا من الاستقرار وجو تسوده حركية ديمقراطية وإعلامية وعودة الجزائر إلى المحافل الدولية . هذا ما جعل الفترة الممتدة من 2000 إلى اليوم تأتي بجملة

(1) - حدانة أسماء ، مرجع سابق ، ص 99.

(2) - يوسف رشيد ، أثر الاستثمار المباشر على الاقتصاد الوطني - حالة الجزائر - مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس

سطيف ، العدد 5 ، 2005 ، ص 164.

من القوانين والأوامر والمراسم التي تنظم أو توجه رأس المال الأجنبي والمحلي في مجال الاستثمار المباشر سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهذه القوانين ما يلي :

*** الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار .**

من أسباب مجيء هذا الأمر أنه منذ سنة 1993 إلى غاية نهاية سنة 2001 أي منذ التشريع لقانون الاستثمار فقد تم التصريح بـ 43000 نية للاستثمار بمشاركة أجنبية لم تتجاوز 397 نية استثمار. حيث كانت هذه النيات الاستثمارية تعبر عن استحداث أكثر من 1.6 مليون منصب شغل ، و استثمار ما يعادل 42 مليار دولار (كقيمة تراكمية) غير أن واقع الحال يؤكد بعدم تحقق هذه الأهداف على أرض الواقع ، حيث نسبة البطالة بقيت على حالها ، وعدد المؤسسات التي أنشئت هزيل جدا.⁽¹⁾

جاء الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار ، مناخه آلية عمله ، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث مجالات نشاطات جديدة ، وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس مال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه ، كما شغل لمفهوم الجديد للخصوصية الكلية والجزئية ، ومنح درجة من الامتيازات للاستثمار ، الجديد في هذا الأمر الرئاسي ما يلي :⁽²⁾

- مبدأ حرية الاستثمار ورفع القيود الإدارية المفروضة وعدم اللجوء للتأميم .
- تثبيت النظام القانوني للاستثمارات .
- ضمان التحويل الحر للرأس مال وعائداته .
- منح مزايا جبائية وجمركية ، تتمثل في صنفين من المزايا أدرجها ضمن نظامين ، النظام العام والنظام الاستثنائي وذلك في المادتين 9 و 10 من الأمر .

*** النظام العام :**

يقوم النظام العام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم ، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع الاستثماري وحسب المادة 09 ، تتمتع الاستثمارات بالحد الأدنى المضمون لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات بامتيازات جبائية وجمركية وتمثل هذه الامتيازات حسب المادتين 1 و 2 فيما يلي :

- اقتناء أصول تندرج ضمن استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل منتجات قديمة .
 - المساهمة في رأس مال مؤسسة عمومية .
 - استفادة النشاطات في إطار الخصوصية الكلية والجزئية .
- أما الامتيازات الممنوحة فهي كالآتي :

(1) -عبد الرحمان تومي ، مرجع سابق ، ص ص 116-117.

(2)- الامر الرئاسي 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار .

• تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

• الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

• الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار.

* النظام الاستثنائي

يخص هذا النظام الاستثمارات التي تقع ضمن المناطق ذات الأولوية و المحددة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، كالأنشطة غير الملوثة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في ميدان التكنولوجيا، بالإضافة الى هاذين النظامين العام والخاص، يجري التفكير في وضع نظام خاص بالاستثمار في المناطق الحرة المزمع إقامتها بكل من جيجل في الشرق و الجزائر في الوسط⁽¹⁾

نصت المادة 10 على استفادة الاستثمارات الأجنبية مزايا خاصة بالاستثمارات التالية:⁽²⁾ الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة .

• الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا متطورة وخاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة وتؤدي إلى تنمية مستدامة .

أما المزايا الممنوحة فهي كالآتي :

• الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.

• تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل نسبة منخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادة في رأس المال .

• تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

• الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل في انجاز المشروع.

• تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

• الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية في إطار الاستثمار لمدة عشرة سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

إن الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 عدل و تمم بالأمر 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و قد نص

هذا الأخير على ديمومة الضمانات التالية:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها .

(1) - مفتاح صالح ، بن سميعة دلال ، واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 43-44، القاهرة، 2008، مرجع سابق ، ص 110

(2)- الأمر الرئاسي 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الأمر الرئاسي رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 عدل و تمم بالأمر 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006

- تحويل رؤوس الأموال و المداخل .
- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين . التغطية عن طريق المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و الثنائية و حماية الاستثمارات .
- إمكانية الطعن الإداري .
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية و المستثمرين غير المقيمين .

المبحث الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

يمكن القول أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يخص المناخ القانوني و المناخ المؤسسي و الانفتاح الاقتصادي الذي تسعى إلى تحقيقه ، حققت بعض التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة لكن تبقى ضعيفة مقارنة بالتدفقات العالمية و على هذا الأساس سنقوم بتتبع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مرحلة التسعينات و بداية الألفية الثالثة ، و للإشارة فإن الاستثمارات حظيت باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية خصوصا بعد فشل نظام المخططات التنموية في تحقيق الأهداف المسطرة ، و بذلك بدأ التفكير في سن القوانين و التشريعات التي بإمكانها أن تضمن السير الحسن للعملية الاستثمارية ، و كان أول قانون جاء في هذا الموضوع سنة 1993 الذي شرع للاستثمار في الوضعية الجديدة التي تعيشها الجزائر و عليه كانت حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يبينها الجدول التالي :

جدول رقم(04) صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال(1990-2011)مليون دولار أمريكي .

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات البيان
501	260	270	25	0	0	0	0	0	الاستثمار الأجنبي المباشر IDE
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات البيان
1390	1790	1081	882	634	1065	1196	438	507	الاستثمار الأجنبي المباشر IDE
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات البيان
	-691	1525	1961	1541	2040	3480	2550	2490	الاستثمار الأجنبي المباشر IDE

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار 2006 ، ص 11.

: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011 ص ص 170.171.

المطلب الأول : حصيلة الإستثمار الأجنبي من 1990 إلى 2000

تعتبر سنوات التسعينات من القرن العشرين بداية أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية هزت كيان الدولة وشوهت صورة الجزائر الأمنية في كل دول العالم لذلك إذا تعقبنا تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر من سنة 1990 حتى 1995 نجدها ضعيفة جدا لا تكاد تقارن بالنسبة لدول مجاورة لنا في منطقة البحر المتوسط حيث تشير الإحصائيات إلى أن تدفق (IDE) كان معدوما خلال هذه الفترة ، وهذا ما يعكس الوضع السائد على الصعيد الاقتصادي أو السياسي المزري لتلك الفترة.

وما يلاحظ أن إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الكشف الإحصائي الصادر عن بنك الجزائر أظهرت ان صافي الاستثمار الأجنبي في الجزائر كان معدوما و سالباً سنة 1993 ، وهذا ما يدل على ضعف هذا النصيب المحصل عليه رغم ما جاء به قانون النقد و القرض 10-90 وقانون الاستثمار الصادر سنة 1993 وما وفر من ضمانات و حماية و امتيازات للمستثمر الأجنبي ، إلا أن العائق الأساسي أمام تدفق الاستثمار هو الوضع الأمني الذي كان متردياً إلى أسوأ الأحوال مما لا يدع للمستثمر الأجنبي حتى الفرصة في المخاطرة بالاستثمار ، حتى ولو في وجود حقول النفط و الغاز التي تعتبر أكثر الاستثمارات فائدة و ضماناً لم يدفع ذلك بالمستثمرين للمخاطرة في الجزائر⁽¹⁾.

المطلب الثاني: حصيلة الإستثمار الأجنبي من 2001 إلى 2015

تعتبر فترة 2001 م إلى يومنا هذا فترة تحول و تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والأمنية بالخصوص حسب تقارير بعض الخبراء الاقتصاديين ، مع الإشارة إلى بعض النقائص والعثرات في مسار التنمية الاقتصادية ، و برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرع فيه منذ 1999 م و ما يدل على تحسين الأوضاع في هذا الفترة مؤشرات الاقتصاد الكلي التي سوف نتطرق لها بالتفصيل لاحقاً.

أما عن تدفق الاستثمار الأجنبي فقد عرفت سنة 2001 أعلى قيمة بـ 1196 مليون (SUS) حيث يمثل نسبة 218.27 % من الناتج الداخلي الخام لنفس السنة و يلاحظ تراجع بحوالي 100 مليون دولار خلال سنة 2002 أي بمبلغ يقدر 1065 مليون دولار أمريكي ، و يلاحظ أن هذه الفترة جاءت بقانون استثمار في الأمر رقم 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 و المعدل المتمم بالأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، رغم صدور هذا الأمر المتعلق بتنظيم وتسيير و تحفيز الاستثمار إلا أن سنة 2002 سجلت انخفاضاً ملحوظاً بـ 100 مليون دولاراً أمريكياً⁽²⁾.

أما سنوات 2003/2005 عرفت تطورات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 634 مليون دولار أمريكي ليتزايد إلى 882 مليون دولار أمريكي. و 1081 مليون دولار لكل من سنتي 2004 و 2005⁽³⁾

1 - الكشف الإحصائي الصادر عن بنك الجزائر 2011

2 - قط سليم ، أثر التغير في المؤشرات الاقتصادية على حركة الإستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر- دراسة قياسية ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008-2009، ص 166

3 - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011 ص 171-170

من زاوية دخول رؤوس الأموال ، تميزت سنة 2006 بتوسع كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت 1790 مليون (SUS) ، بما فيها القروض ما بين المؤسسات التابعة ، وهو ما يوافق نمو بنسبة 66% و يظهر تحليل هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2006 ظاهرة جديدة وهي أن حصيلة هذه الاستثمارات خارج المحروقات 53.02 % قد تجاوزت حصة الاستثمارات في المحروقات بنسبة 47.98 %
و اتسم التوسع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاستمرار منذ 2004 و أن قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2006 تمثل حوالي ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال 2003 (634 مليون \$) ، ومن المفيد التذكير بأن دخول رؤوس الأموال تحت شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد انتقل من 507 مليون دولار في سنة 1999 إلى 1196.5 مليون دولار في 2001 ، بالإضافة إلى الوثبة الهامة التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال 2006 تبين مدى جانبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب بمبلغ 1790 مليون دولار و حوالي 1480 مليون لسنة 2007⁽¹⁾.

الخلاصة :

تميزة عملية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر بعد مراحل ، الضعيفة منها و المتوسطة و بعد المراحل المقبولة نوعا ما ، ولكن بمقارنتها بدول الجوار على غرار تونس و المغرب نجد أن الجزائر حصلت على النسبة الضعيفة من هذه التدفقات الدولية للإستثمار نحو منطقة شمال إفريقيا ، رغم المجهود المبذول من طرف الدولة الجزائرية في تحسين المناخ التشريعي و الإستثماري ، كذلك رغم التحسن الملحوظ في أداء الإقتصاد الكلي ، إلا أن المشكل مازال قائما يخصوص البيروقراطية و الفساد المالي و الإداري و كذلك توفير الوعاء العقاري ، بالإضافة لمشكل التمويل البنكي و تأثير السوق الموازية هذا حسب تقرير البنك العالمي حول المناخ الاستثماري في الجزائر

النتائج و التوصيات

- عرفت الجزائر تحسنا ملحوظا في أداء الإقتصاد الكلي خلال الفترة 1990-2011 ، والتي يمكن تقسيمها إلى فترتين 1990-1999 والتي كانت متوسطة الأداء إلى ضعيفة في بداية الفترة من حيث مؤشرات الإقتصاد الكلي المدروسة في البحث ، أما الفترة 2000-2011 تحسن أداء الإقتصاد الكلي بشكل قوي.
- اختلفت درجة تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يمكن تقييم المؤشرات إلى ثلاثة مستويات بحسب تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي : مؤشر التضخم و سعر الصرف تأثير ضعيف ، مؤشر البطالة و الناتج المحلي الإجمالي تأثير جيد ، مؤشر ميزان المدفوعات تأثير قوي جدا.
- يرجع اختلاف تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى درجة أهمية هذا المؤشر في نوع النشاط الاستثماري الذي سوف يتم أخذ القرار بشأنه ومدى تداخل عوامل أخرى و تأثير على القرار الاستثماري

1 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار 2006 ، ص 11.

- من أجل زيادة حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر يجب تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وإزالة العوائق ، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات وقوانين أكثر جرأة وصرامة بالنسبة للمسؤولين على تنظيم وتوجيه النشاط الاستثماري .
- محاربة الفساد الإداري والبيروقراطية من خلال تكوين لجان مراقبة معينين من طرف رئيس الحكومة أو رئيس الجمهورية لتمتعهم بأكثر استقلالية وحرية.
- الثبات في تطبيق القوانين والإجراءات القانونية وعدم التذبذب مما يعطي للمستثمر الأجنبي أكثر ثقة في الإدارة خاصة والقوانين بصفة عامة
- الاستفادة من كل فرص المتاحة من طرف الاستثمار الأجنبي مع العمل على تقليل الأثر السلبية أو المخاطر التي يمكن أن يحدثها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ما يلي:
- التقديم نفس التسهيلات والامتيازات الخاصة بالمشروعات الأجنبية للشركات الوطنية وبذل المزيد من الجهد والبحوث في مجال التطوير لتمكين الشركات الوطنية من منافسة نظيرتها الأجنبية وبقائها في السوق المحلية
- توجيه المستثمرين والشركات الأجنبية إلى الصناعات والنشاطات الإنتاجية المختلفة والتي تتميز أو تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا متقدمة، وتلك التي لا تستطيع الشركات الوطنية الدخول فيها للاعتبارات مالية
- العمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وخاصة البطالة التي عرفت معدلات مرتفعة جدا ، ولا تزال كذلك إذ بلغت سنة 2006 نسبة 12.3% وسنة 2011 بلغت 10.1% وخاصة إذا علمنا أن مناصب الشغل غير الدائمة محسوبة ضمن عدد العمال الإجمالي هذا المنصب عددها مرتفع جدا .
- محاولة إيجاد صيغ جديدة للعمل والاهتمام بالفئة الشبابية وخاصة الفئة المتعلمة (حاملية الشهادات) إذ يلاحظ أن هذه الفئة تمثل نسبة كبيرة في المجتمع وذلك من خلال إيجاد مناصب شغل فعلية.
- تحسين الإنتاج خارج المحروقات إذا يلاحظ أن قطاع الطاقة يشارك بأكثر من 26.5 % من إجمالي الناتج المحلي الخام عام 2006 ، وأكثر من 98% من إجمالي الصادرات من نفس السنة ، وذلك بإيجاد قطاعات اقتصادية منتجة حقا يمكنها من تحقيق نمو اقتصادي فعلي غير مبني على قطاع واحد
- تحسين المناخ الاستثماري بتوفير هياكل قاعدية للمستثمر كالطرق والنقل والجسور وشبكة المواصلات